(أمـــسِ)
في الدرس النحوي

سعيد بن علي الغامدي
جامعة أم القرى
كلية المعلمين في مكة المكرمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فقد جاء حديث النحاة عن (أمس) في أكثر من باب نحوي، فمن النحاة من تحدث عنه في باب المبنيات، ومنهم من ذكره في باب الظروف، أو في باب المفعول فيه، ومنهم تكلم عنه في باب الممنوع من الصرف، ومنهم من أفرد له بابا مستقلا، وما كان ذلك إلا لتداخل أحكام (أمس) وما ورد فيه من لغات متعددة عن العرب، وهذا الحديث المتفرق من النحاة عن (أمس) في أكثر من باب مع عدم إحاطة الكثيرين منهم بكل أحكامه وما ورد فيه من اللغات كان دافعا لي للكتابة عن (أمس) في الدرس النحوي، كما استثارني للبحث والكتابة فيه ما وجدته عند غير واحد من النحاة من تخطئة للزجاجي ورميه بالوهم فيما جاء في جمله من بناء (أمس) على الفتح عند بعض العرب، فنقبت في الكتب ما بين مطبوع ومخطوط - حسب الطاقة - لأصل لوجه الصواب في الخلاف بين النحاة والزجاجي، إضافة لمحاولتي جمع ما تفرق، وبسط ما أُجمل من أحكام (أمس)، وجعلت حديثي عن (أمس) في مبحثين أسهبت وأجملت فيهما حسب الحاجة، وهما كما يأتي:

المبحث الأول: الحكم الإعرابي لـ(أمس).

المبحث الثاني: أحكام متنوعة لـ(أمس).

أسأل الله أن يكون ما كتبته ذا نفع وبال، ويحصل به المراد ويحقق الآمال، إنه خير مسئول، وأعظم مأمول.

المبحث الأول: الحكم الإعرابي لـ(أمس):

(أمس) اسم معرفة متصرّف، يستعمل في موضع رفع ونصب وجر[١]، موضوع لوقت من الزمان وهو المضي، كـ(غد) في الاستقبال، يُسمَّى به اليوم الذي قبل اليوم الذي أنت فيه إذا كان بغير ألف ولام، ويقع على ما قبل اليوم الذي قبل يومك بأحيان إذا كان بالألف واللام، ونُقل عن النحاس أنه يُراد بـ(الأمس) مثل ما يُراد بـ(أمس)، فيدخل أحدهما على الآخر فيما وضع له[٢].

وذكر ابن عصفور أنه قد يُراد بـ(أمس) ما تقدّم يومك، وذلك لا يكون إلا مجازا، ومنه قوله:

لعمري لقومٌ قد نرى أمسِ فيهمُ مَرَابِطَ للأَمْهَار والعَكَر الدَّثِرْ[٣]

لأنه أراد بـ(أمس) ما مضى مما تقدَّم يومه الذي كان فيه[٤].

ويتعاقب على (أمس) البناء والإعراب في كلام العرب، ويتوقف الحكم بالبناء أو الإعراب على الحالة التي يكون عليها، وتوفر شروط معينة كانت من تتبع النحاة واستقرائهم، وعلى هذا يكون لـ(أمس) حالتان هما:

الحالة الأولى:

إذا أريد بـ(أمس) معيَّنا، ولم يكن معرّفا بالألف واللام، ولا مضافا، ولا مثنى، ولا مجموعا، ولا مصغَّرا، فلا يخلو والحالة هذه من استعمالين: إما أن يكون ظرفا، وإما أن يكون غير ظرف[٥].

الاستعمال الأول:

---

(١) انظر ارتشاف الضرب٣/ ١٤٢٧.

(٢) انظر المنتخب الأكمل على كتاب الجمل: ٥٠٦، للخفاف الإشبيلي، رسالة دكتوراه.

(٣) من الطويل، لامرئ القيس، انظر الديوان: ٣٠٣.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور٢ / ٤٠٠.

(٥) السابق٢ / ٤٠٠.

إن استُعمل ظرفا بُني على الكسر عند جميع العرب(١)، هذا هو المشهور، وقيل فيه غير ذلك وسيأتي، واختُلف في علة البناء على أقوال هي:

١- تضمن معنى الحرف:

هذا رأي جمهور البصريين(٢)، فإنه بني عندهم لأنه أزيل عن الألف واللام، وأصله أن يستعمل بهما، فأزيلتا عنه تخفيفا، وبقي التعريف بحاله تعريفَ ما فيه الألفُ واللام، وهو تعريف العهد، فتضمن (أمس) هذا المعنى، فوجب بناؤه؛ لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني، نحو (أين) و(كيف).

ويدل على تضمُّنه حرف التعريف وجهان(٣):

أحدهما: أنه معرفة في المعنى؛ لدلالته على وقت مخصوص، وليس هو أحد المعارف، فدل على تضمنه حرف التعريف.

والآخر: وصفهم إياه بالمعرفة في قولهم: لقيته أمس الأحدث، ولقيته أمس الدابر، ولولا أنه معرفة بتقدير حرف التعريف لَما وُصف بالمعرفة؛ لأنه ليس أحد المعارف، وهذا مما وقعت معرفته قبلَ نَكِرَته.

فإن قيل لِمَ حُذف حرف التعريف من (أمس) وضُمن معناه وألزم (الآن) وهما سواء في التعريف والظرفية؟ ولِمَ وجب تعريف (أمس) ولم يجب تعريف (غد) وهما سواء في أن كل واحد منهما اسم ليوم معين؟ فالجواب - كما ذكر ابن يعيش(٤)

(١) انظر ارتشاف الضرب٣/ ١٤٢٩، المساعد١/ ٥١٩.

(٢) انظر كتاب الشعر١/ ٤٢، المسائل الحلبيات: ١٠٣، الخصائص١/ ٣٩٤، الإفصاح للفارقي: ٢٣٧، أمالي ابن الشجري٢/ ٥٩٥، أسرار العربية: ٣٢٠، شرح المفصل٤/ ١٠٦، شرح الكافية للرضي٣/ ٢٢٦، المنتخب الأكمل: ٥٠٦، المساعد١/ ٥١٩.

(٣) انظرهما في الأشباه والنظائر١/ ٢٥٢ نقلا عن (البسيط)، وانظر الأول منهما في شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٣٦، شرح ألفية ابن معط لابن القواس١/ ٢٣٣، والثاني في شرح الجمل لابن الضائع ل/ ١٤٠، التعليقة على المقرب لابن النحاس: ٥٣٧.

(٤) شرح المفصل٤/ ١٠٦و١٠٧.

أن (أمس) معناه واضح لوقوعه على اليوم المتقدم ليومك من أوله وآخره، فاستَغنى بوضوحه عن حرف التعريف، وليس كذلك (الآن)؛ لأنه الحد الفاصل بين الزمانين، وهو من ألطف ما يدرك، فلم يستغن لذلك عن حرف التعريف.

وكان تعريف (أمس) واجبا ولم يجب تعريف (غد)؛ لأن (أمس) حصلت معرفته بالمشاهدة، فأقاموا المشاهدة في (أمس) مُقام حرف التعريف، ولم يكن في (غد) مثل ذلك، فهو نكرة حتى يدخل عليه حرف التعريف.

٢- حكاية فعل الأمر:

زعم الكسائي(١) وابن الأنباري(٢) أن (أمسِ) محكي سُمِّي بفعل الأمر من الإمساء، كما لو سُمِّي بـ(أَصْبِحْ) من الإصباح، فإذا قلت: جئت أمس، فمعناه: اليوم الذي كنت تقول فيه: أمسِ، وكثُرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صار اسما لليوم الذي قبل يومك وليلتك.

وإلى هذا ذهب السهيلي بقوله: " جاء (أمس) بلفظ الأمر حين أرادوا بناءه، كما بني الفعل الماضي الذي صيغ من أجله، ولم يجئ بلفظ الفعل لئلا يلتبس بالفعل الماضي.....وهذه العَلمية التي في (أمس) بمنزلة (أطْرِقا) اسم علم لمكان بالحجاز جاء بلفظ الأمر، يقوله الرجل لصاحبيه حين استبطن خوفا، وتَوَجُّس حِسًّا، فذلك هو الاسم في المكان كهذا في الزمان، لعله سُمِّي لقولهم فيه: أمسِ بخير، وأمسِ معنا، أو نحو هذا، كما سُمِّي ذلك المكان بقولهم فيه: أطْرِقا"(٣). وهذا التعليل ليس بشيء؛ لتجرده من الدليل كما يقول ابن بابشاذ(٤).

---

(١) انظر مجالس العلماء للزجاجي: ٩٩، شرح الفصيح للزمخشري٢ / ٦٨١، اللسان (أمس) ٦ / ٩، ارتشاف الضرب٣ / ١٤٢٧.

(٢) انظر اللسان (أمس) ٦ / ٨.

(٣) نتائج الفكر: ١١٣، وانظر ارتشاف الضرب٣ / ١٤٢٨.

(٤) انظر شرحه للجمل، ل / ٢١٨.

٣- شبه الحرف في الإبهام والافتقار:

وهو رأي المبرد، يقول في (المقتضب)[١]: "إنما بُني لأنه اسم لا يخُصُّ يوما بعينه، وقد ضارع الحروف، وذلك أنك إذا قلت: فعلت هذا أمس يا فتى، فإنما تعني اليوم الذي يلي يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم (أمس) عن ذلك اليوم، فإنما هي بمنزلة (مِن) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء، وليس حد الأسماء إلا لزومَ ما وُضعتْ علامات عليه"، ووافقه ابن السراج[٢].

وقيل: هذا التعليل باطل؛ لأنه يلزم منه بناء (غد)؛ لافتقاره في الدلالة على مُسمَّاه إلى اليوم الذي قبله وهو (أمس)، وقد اعتذر بعضهم عن هذا الإلزام بأن (أمس) لمّا استبهم استبهام الحروف أشبه الفعل الماضي لمعنى مضيه، وليس كذلك (غد)؛ لأنه متمكن بمنزلة الفعل المستقبل[٣]، ومما يدل كذلك على تمكن (غد) أن فيه تصرُّفا أبعده من الحرف من جهتين:

الجهة الأولى: التوسع في الإضافة إليه ما هو من لفظه أو ما يقاربه من نحو: غداة غدٍ، وغداة بعد غدٍ، ولا يفعل ذلك في (أمس) فلا يقال: غداة أمس[٤].

والجهة الثانية: حذف لامه التي هي واو، والحذف ضرب من التصرف، فلم يكونوا ليجمعوا عليه البناء وحذف اللام؛ لما في ذلك من الإجحاف، و(أمس) لم يحذف منه شيء[٥].

(١) ٣/١٧٣، وانظر مجالس العلماء: ٩٩، شرح الجمل لابن بابشاذ ل/٢١٩، المنتخب الأكمل: ٥٠٧.

(٢) انظر الأصول في النحو٢/١٤٣، شرح المفصل٤/١٠٦.

(٣) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ل/٢١٩.

(٤) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ل/٢١٩، المنتخب الأكمل: ٥٠٧.

(٥) انظر غاية الأمل في شرح كتاب الجمل لابن بزيزة ل/١٨٣، المنتخب الأكمل: ٥٠٧.

٤- تضمن معنى الإشارة:

هذا رأي الزجاج كما نقل الرضي وابن القواس(١)، ولم يذكر الزجاج هذه العلة عند حديثه عن بناء (أمس) في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف)(٢)، والمشهور أن هذه علة بناء (الآن) عنده(٣).

وهذه العلة إحدى علتين أجازهما السيرافي في بناء (أمس)، يقول: " لأنك إذا قلت: (أمس) فإنما تشير إلى اليوم الذي تاليه يومك، فإذا انقضى اليوم لم يلزمه هذا الاسم، فصار بمنزلة شيء حاضر تشير إليه فتقول: ذا، فإذا زال عن الحضرة لم تقل: ذا "(٤)، وأجاز هذه العلة أيضا ابن الضائع(٥).

٥- شبه الضمير:

هذه العلة الثانية الجائزة عند السيرافي في بناء (أمس)، فلكونه لا يُعرَف ولا يسمَّى إلا باليوم الذي أنت فيه أشبه الضمير الذي لا يضمر إلا بأن يجري ذكره أو يحضر، فيكون متكلما أو مخاطبا(٦).

٦- مضارَعة الفعل الماضي:

ووجه الشبه بينهما معنى المضي فيهما، وهذا الرأي نسبه السيوطي لابن كيسان، وجاء في (اللسان) أنه قول البصريين(٧).

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٢٩، شرح ألفية ابن معط لابن القواس١/ ٢٣٣، وابن القواس هو عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي، من تلاميذ ابن إياز، من آثاره شرح ألفية ابن معط، وشرح كافية ابن الحاجب، توفي سنة ٦٩٦هـ، انظر بغية الوعاة٢/ ٩٩.

(٢) ١٢٤.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/ ٢٥، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد٥/ ١٨٧.

(٤) شرح الكتاب٤/ل١٢٢.

(٥) انظر شرح الجمل ل/ ١٩٤، وهو أبو الحسن علي بن محمد الكتامي الإشبيلي، بلغ الغاية في فن النحو، ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه بأسرهم، له شرح الكتاب، شرح الجمل، إملاء على الإيضاح، توفي سنة (٦٨٠هـ)، انظر بغية الوعاة٢/ ٢٠٤.

(٦) انظر شرح الكتاب٤/ل١٢٢.

(٧) انظر همع الهوامع٣/ ١٨٧، اللسان (أمس)٦/ ٩.

٧- التشبيه بالأصوات:

هذا رأي ابن خروف، حيث قال وهو يبين أسباب البناء في الأسماء: "ومنها الحمل على [الأقوى]، نحو (أمس) شُبِّه بـ(غاق)"(١)، ونقل عنه ابن مالك قوله: "لا علة لبناء (أمس) إلا إرادة التخفيف تشبيها بالأصوات"(٢).

٨- مجموع علل متعددة:

ذهب الخليل إلى أنه لما كثُر في كلامهم وكان من الظروف تركوه على حال واحدة، كما فعلوا ذلك بـ(أين)، وكسَروه كما كسروا (غاقِ)؛ إذ كانت الحركة تدخله لغير إعراب، كما أن حركة (غاقِ) لغير إعراب(٣).

وذكر الزجاج أن علل بناء (أمس) هي: شبه الحروف التي جاءت لمعنى، والظرفية، وتضمن معنى الألف واللام(٤).

ويرى ابن مالك أن علل بناء (أمس) هي: تضمنه معنى الألف واللام، وشبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة، وكون حضور مسمَّاه مانعا من إطلاق لفظه عليه، وشبهه بـ(غاقِ) و(حَوْبِ) في الانفراد بمادة مع التوافق في الوزن(٥).

وبعد استعراض هذه العلل يظهر أن علة بناء (أمس) لا تخرج عن تضمن معنى الحرف، أو الشبه به؛ لكثرة هذه العلة في المبنيات، وهو ما ذهب إليه حذَّاق النحاة(٦).

حركة بناء (أمس):

كان حق حركة بناء (أمس) تسكين الآخِر على ما يقتضيه البناء، وإنما كانت

(١) شرح الجمل٢/١٠٥٨، وكلمة (الأقوى) غير واضحة في أصل المخطوط كما ذكرت محققة الكتاب.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٨٢.

(٣) انظر الكتاب٣/٢٨٣.

(٤) انظر ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٤.

(٥) انظر شرح التسهيل٢/٢٢٣.

(٦) انظر التعليقة على المقرب: ٥٣٠.

الحركة كسرة عند كثير من النحاة[١] لالتقاء ساكنين هما السين والميم قبلها، والكسرة أصل التحريك في التقاء الساكنين، وإنما حُرك الثاني لكون الساكنين من كلمة واحدة[٢]، كما أنه طرف الكلمة وهو موضع التغيير، ولذا كان الإعراب آخرا[٣].

ولم تكن الحركة فتحة لئلا يلتبس بالمنصوب غير المنصرف، ولم تكن ضمة لئلا يلتبس بالمرفوع غير المنصرف، ولم يلتبس كسر (أمس) بالمخفوض؛ لأن المخفوض المعرب يلحقه التنوين لا محالة، فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين[٤].

ولم يرتضِ ابن الضائع ما قاله كثير من النحاة في تعليل كسر (أمس) لالتقاء الساكنين، فقال معلِّقا على رأيهم: " وهذا عندي خطأ؛ لأنه متمكن. ألا ترى أنك تضيفه فتقول: كان أمسنا يوما طيبا، وكذلك: كان الأمس، فلو كان (أمس) محرّك ما قبل الآخِر لانتفى أن يُبنى على حركة، فإن قيل: فقد قال سيبويه: "إنهم إنما كسروه كما كسروا (غاقِ)"[٥]، قلت: إنما أراد سيبويه أن يبين أن كسره بناء خاصة، لا أنه يستحق البناء على السكون وكسر لالتقاء الساكنين، وإنما جاء سيبويه بهذا بيانا أنه إذا سمّي به صار مصروفا؛ لئلا يُتخيل أنه معدول وأنه في التسمية ينبغي ألا يصرف لبقاء لفظ العدل، كما إذا سمّينا بـ(أُخَر) فإنه لا ينصرف، وكذلك إذا سمّينا بـ(ثُلاث) لا ينصرف أيضا ـ وقد تقدّم بيان ذلك في ما لا ينصرف ـ فقال: إن حركته كحركة (غاق)، فكما أن (غاق) إذا سمّي به انصرف، فكذلك (أمس)، ومما يدل على أن (أمس) عنده ليس في مرتبة (غاق)

(١) انظر المقتضب٣/ ١٧٤، ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٢٤، شرح المقدمة المحسبة١/ ١٨٣، الإفصاح للفارقي: ٢٣٧، أمالي ابن الشجري٢/ ٥٩٥، أسرار العربية: ٣٢٠، شرح المفصل٤/ ١٠٦، شرح الجمل لابن عصفور٢/ ٣٣٦.

(٢) انظر شرح الجمل لابن بابشاذ ل/ ١٨٨.

(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٧٦، ارتشاف الضرب٢/ ٧١٩.

(٤) انظر المقتضب٣/ ١٧٤.

(٥) الكتاب٣/ ٢٨٣، ويحتمل سياق الكلام قبل أن يكون القائل الخليل.

ـ لأنه متمكن ـ أنه جعل (أمس) و (غاق) كـ(ذا) اسم الإشارة و (لا)، فكما أن (لا) إذا سمّيت به تمكّن، فكذلك (ذا)؛ لأن أضعف أحواله أن يكون في صلة تمكنه كالحرف، وكذلك (أمس) أضعف أحواله أن يكون كـ(غاق). على هذا ينبغي أن يحمل كلام سيبويه، وسياق كلامه يقتضي ذلك"(١).

كما عُلِّلت حركة البناء على الكسر في (أمس) بتعليل صوتي، يقول الفراء: "كُسرت لأن السين يُتناوَل بالكسر"(٢)، ويقول أبو الهيثم الرازي(٣): "السين لا يُلفظ بها إلا من كسر الفم ما بين الثَّنية إلى الضرس، وكُسرت لأن مخرجها مكسور في قول الفراء، وأنشد:

وقافيةٍ بين الثَّنيَّة والضِّرسِ(٤) "(٥).

وهذا التعليل ليس بشيء؛ لتجرده من الدليل كما يقول ابن بابشاذ(٦).

وقد ذكر بعض النحاة أحكاما أخرى لـ(أمسِ) الظرفية غير البناء على الكسر، وذلك كما يأتي:

أولا/ الإعراب:

هذا رأي الخليل، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوك، ولقيته أمسِ، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمسِ، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام

---

(١) شرح الجمل ل/ ١٤٠و١٤١.

(٢) مجالس العلماء: ٩٩، وانظر اللسان (أمس) ٦/ ٩.

(٣) أبو الهيثم الرازي (ت٢٧٦هـ) كان إماما لغويا، أدرك العلماء وأخذ عنهم، وتصدر بالري للإفادة، انظر بغية الوعاة٢/ ٣٢٩.

(٤) من الطويل، ورد بلا نسبة في القوافي للأخفش: ٦، وفيه: " زعموا أنّه يعني به الضاد. ولا أراه عناها، ولكنه أراد شدّة البيت، وقال بعضهم: أراد السين. وأكثر الحروف تكون بين الثّنيّة والضرس، وإنما يجاوز الثنية من الحروف أقلّها". وورد في خزانة الأدب١١/ ٣٢٢، وفيه: "زعم المفسرون أنه أراد الشين أخت الضاد".

(٥) اللسان (أمس) ٩/ ٦.

(٦) انظر شرح الجمل له ل/ ٢١٩.

تخفيفا على اللسان"(١).

فالخليل كما ترى جعل (أمس) معربا مجرورا بحرف الجر، وقاس حذف الجار والألف واللام فيه على حذفهما في (لاه)، وهذا القياس فيه تقوية لمذهب الخليل كما يقول قطرب، بل إنه أضاف في نقله لرأي الخليل قياسا آخر لحذف حرف الجر في (أمس)، وهو القياس على حذفه في قولهم: خيرٍ عافاك الله، يريدون: بخير(٢).

وما نُقل عن الخليل يخالف ما جاء في (العين)، حيث لم يرد فيه إلا البناء على الكسر فقط، ونصه: "أمس ظرف مبني على الكسر"(٣)، وبناء على هذا يظهر أن الخليل - إن صحت نسبة ما في (العين) له - يجيز في (أمس) الظرفية البناء على الكسر والإعراب، وهذا يعنى أن (أمس) عنده من الظروف المتصرفة.

وعلى أي حال فإعراب الخليل لـ(أمس) الظرفية ضعيف للأوجه الآتية:

١- أنه إعراب يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

٢- أن فيه حذفا لحرف الجر مع بقاء عمله، وحذف حرف الجر مع بقاء عمله لا يجوز إلا سماعا، أو في مواضع قياسية ليس هذا منها، يقول سيبويه: "وليس كل جار يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثَمَّ قبُح، ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثُر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"(٤). وذكر المرزوقي أن الإعراب في (لاه أبوك) شاذ، فلا يجعل أصلا لغيره(٥).

٣- أنه لا يصدق على كل مثال؛ لأنك تقول: ذهب أمسِ بما فيه(٦).

(١) الكتاب٢ / ١٦٢، وانظر كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية (لقطرب): ١٠٨، ارتشاف الضرب٣ / ١٤٢٧.

(٢) انظر كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية: ١٠٨.

(٣) ٧ / ٣٢٥.

(٤) الكتاب٢ / ١٦٣.

(٥) انظر الأزمنة والأمكنة١ / ٢٤٤.

(٦) الكتاب٢ / ١٦٤.

ثانيا / البناء على الفتح:

زعم الزجاجي ذلك، وجعله لغة لبعض العرب، يقول: " ومن العرب مَن يبنيه على الفتح، قال الشاعر:

لقد رأيتُ عجبًا مذ أمسَا عجائزًا مثلَ السَّعالي خمسَا(١)"(٢).

واعترض النحاة على الزجاجي في هذا، كابن هشام اللخمي، وابن بَرِّي، والجزولي، وابن عصفور، والرضي، وابن مالك، وابن الباذش(٣)، وابن الضائع، وابن هشام الأنصاري(٤)، والبغدادي، وعدوا ما ذهب إليه غلطا ووَهْمًا لا يعوَّل عليه، وخروجا على إجماع النحاة.

وقد بيّن ابن هشام اللخمي سبب وَهْم الزجاجي في بناء (أمس) على الفتح بقوله: "وإنما دخل عليه الوهم من قول سيبويه". وقد فتح قوم أمس مع (مذ) لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي ترفع، شبَّهوها بها". وأنشد البيت على ذلك(٥). فتوهَّم أنه لما ذكر الفتح الذي هو لقب البناء أنه أراد أن (أمس) مبني، ولو تأمَّل لبانَ له العذر في ذكر الفتح هنا؛ إذ لا يمكن أن تسمَّى الحركة التي يحدثها عامل

(١) من الرجز، وهو ضمن مقطوعة من ثمانية أبيات تنسب للعجاج، وليست في ديوانه، وقد نقل البغدادي في خزانة الأدب ٧ / ١٧٣ عن ابن المستوفي قوله: " وجدت هذه الأبيات الثمانية في كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة، وأراه بعيدا من نمطه". والبيت من شواهد: الكتاب٣ / ٢٨٥، النوادر لأبي زيد: ٥٧، الإفصاح للفارقي: ٢٣٧، أمالي ابن الشجري٢ / ٥٩٦، شرح المفصل٤ / ١٠٧.

(٢) الجمل: ٢٩٩.

(٣) أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي (٤٤٤هـ-٥٢٨هـ)، أوحد زمانه إتقانا وتفردا بعلم العربية ومشاركة في غيرها، صنف شرح الكتاب، شرح أصول ابن السراج، شرح الإيضاح، شرح الجمل، شرح الكافي للنحاس، انظر بغية الوعاة٢ / ١٤٢.

(٤) انظر اعتراضهم على الترتيب الذي ذكرته في خزانة الأدب٧ / ١٦٩، اللسان(أمس)٦ / ١٠، التعليقة على المقرب: ٥٣٨، شرح الجمل لابن عصفور٢ / ٤٠١، شرح الكافية للرضي٣ / ٢٢٩، شرح التسهيل٢ / ٢٢٣، المساعد١ / ٥٢٠، شرح الجمل لابن الضائع ل / ١٩٥، شرح شذور الذهب: ٩٨، شرح قطر الندى: ٢٤، خزانة الأدب٧ / ١٦٩.

(٥) الكتاب٣ / ٢٨٤.

الجر نصبا؛ لأنها ليست للنصب، إنما هي للجر، وسوَّى بين عمل الجار والناصب دلالة على ضعف الجار فيما لا ينصرف، ولم يسمِّها جرا استقلالا لها؛ لأنها لما ضُمَّت إلى النصب صارت كأنها غير جر ألبتة. ألا تراه قال: "وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام انجرّ"(١). وهو لم يزل مجرورا، إلا أنه جعل الجر المحمول على النصب غير جر، وإلا فالعوامل في المنصرف وغير المنصرف واحدة، فاعلم ذلك"(٢).

وما ذهب إليه الزجاجي من بناء (أمس) على الفتح في البيت مردود عند النحاة سواء أكان ظرفا أم غير ظرف، وتفصيل ذلك كما يأتي:

١- إذا كان وهو ظرف فهو غير ممكن؛ لأن (أمس) في البيت ليس بظرف، وإنما هو اسم معرب لدخول حرف الجر عليه؛ لأن دخول حرف الجر على الظرف ينقله عن الظرفية، والدليل على ذلك أن (وسَط) يكون ظرفا إذا سكنت عينه، ويكون اسما إذا تحركت عينه، فإذا دخل حرف الجر عليه حُركت عينه(٣).

٢- إذا كان وهو غير ظرف فلا يخلو أن يكون في البيت في موضع رفع أو في موضع جر، ولا يجوز أن يكون في موضع رفع؛ لأنه لو كان مرفوعا لضم الآخر منه بغير تنوين، فبناؤه على الفتح حينئذ ممتنع، فثبت كونه في موضع جر وأن (مذ) هي الجارة وليست الرافعة، ولا حجة في البيت على جواز بناء (أمس) على الفتح في موضع الجر أيضا؛ لاحتمال أن تكون الفتحة فتحة إعراب ما لا ينصرف - وهي لغة لبعض بني تميم كما سيأتي - وهذا هو ظاهر استشهاد سيبويه بالبيت إذ يقول: "وقد فتح قوم (أمسَ) في (مُذ) لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي تُرفع، شبَّهوها بها، قال:

(١) الكتاب ١/ ٢٢، وانظر أيضا ٣/ ٢٢١.

(٢) خزانة الأدب ٧/ ١٦٩ و ١٧٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٠١.

لقد رأيت عجبا مذ أمسَا ....

وهذا قليل" . والزجاجي لم يأخذ البيت من غير الكتاب(١).

٣- أنه لم يأتِ إلا في موضع جر، إذ لم يُعهد في كلام العرب بناؤه على الفتح في غير هذا الموضع، ولو كان مبنيا لجاء مثل: شهدت زيدا أمسَ(٢).

وذكر ابن الضائع أنه قد يقال دفاعا عن مذهب الزجاجي: إن مَن ذكر لغة منع (أمس) من الصرف في جميع الأحوال مستنده فيها هذا الرجز الذي استشهد به الزجاجي على لغة البناء على الفتح فلا يكون في ذلك حجة عليه، فالجواب: أن لغة المنع من الصرف صرّح بها غيره، وحمل الرجز على ما استقر من منع الصرف فيه أولى من حمله على البناء على الفتح الذي لم يثبت فيه أصلا.

وقد يقال أيضا: إن ما ذهب إليه الزجاجي فيه إبقاء (مذ) على الأصل فيها والأفصح، وهو رفع ما مضى من الزمن، فالجواب: أن ذلك حكم قد استقر، وبناء (أمس) على الفتح لم يستقر أصلا، ولا وجه له، والإتباع فيه بعيد مع اللبس بما لا ينصرف(٣).

ولا شك في أن اعتراض النحاة على الزجاجي قوي إلا أن هناك بعضَ الوقفات في بناء (أمس) على الفتح تحتاج إلى التأمل، وهي:

١-لم يكن الزجاجي منفردا بهذا القول، بل قاله شيخه الزجاج(٤)، وحكاه في كتابه (المنتخب) الذي نقل الزجاجي منه(٥)، وقال به أيضا الحريري في (شرح

(١) انظر المسائل العضديات: ١٩٩، شرح الجمل لابن عصفور٢ / ٤٠١، شرح التسهيل٢ / ٢٢٣، المساعد١ / ٥٢٠.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور٢ / ٤٠١، المنتخب الأكمل: ٥١٠.

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ل / ١٩٥.

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور٢ / ٤٠١، ارتشاف الضرب٣ / ١٤٢٧، المساعد١ / ٥٢٠.

(٥) انظر المنتخب الأكمل: ٥٠٣.

الملْحة)[1]، والخفاف في (المنتخب الأكمل)[2]، وذكر البناء على الفتح أيضا نحاة آخرون ولم ينكروه، ففي إحدى نسخ (خزانة الأدب) عند قول البغدادي: "فما اعترض به الشارح المحقق على الزجاجي في زعمه أن (أمس) في البيت مبنية على الفتح؛ حق لا شبهة فيه" -كُتبت حاشية هذا نصها: " قوله: فما اعترض به الشارح المحقق...إلخ. قلت: ليس بحق، ولم ينفرد به الزجاجي، وقد أقره عليه جملة من الشروح، وردوا مَن رد عليه. قال الخفاف: "وقد أُخذ على أبي القاسم ذِكْرُ بنائها على الفتح، وقيل: إنما هو إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وليس كذلك، فقد حُكِيَ الثلاثةُ الأوجهُ في (المنتخب) لأبي إسحاق الزجاج الذي نقل أبو القاسم منه. انتهى[3]. قلت: نقل الأوجه الثلاثة الهروي في (الذخائر) وأقرّها، وقال: إن البناء على الفتحة لغة لبعض تميم، وذكر الثعلبي في (شرح جمل الجرجاني) مثله، ومثله في (شرح شواهد الجمل) للأعلم، وابن السِّيد البَطَليوسي، فتأمله. فعدم ذكر سيبويه له لا يدل على نفيه، إذ ليس في كلام سيبويه ما يدل على نفيه. والله أعلم"[4].

ففي هذه الحاشية تصحيح لمذهب الزجاجي، وتقوية له بموافقة بعض النحاة عليه، غير أن في موافقة الثعلبي والأعلم وابن السِّيد نظرا يحسن التنبيه عليه، وهو كما يلي:

(١) ص٣٦٦.

(٢) ص٥٠٣. والخفاف هو أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الإشبيلي، من علماء القرن السابع، نزل رباط تازى، وكان مقرئاً متحققاً بالعربية وعلم الكلام، تلا بالسبع على أبي فضيل بن محمد، وتأدب به في العربية، وحدث عن أبي عبد الله الفخار وأبي علي الشلوبين، له شرح الجمل، ومقالات وأجوبة عن مسائل كانت ترد عليه مما جاوره من البلدان، وتوفي بتازى، ولم تذكر سنة وفاته، انظر الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٥/ ٢/ ٦٥١، المنتخب الأكمل: ٢.

(٣) المنتخب الأكمل: ٥٠٣.

(٤) خزانة الأدب٧/ ١٦٩.

أ- رجعت إلى مخطوط كتاب الثعلبي وعنوانه (التعليقة النورانية في شرح الجرجانية)، لشهاب الدين أحمد بن شرف الدين أبي المكارم بن منصور الثعلبي ولم أجد في مظانه القول ببناء (أمس) على الفتح، لا موافقة أو اعتراضا، وهذا الشرح ذكره بروكلمان ضمن شروح جمل عبد القاهر الجرجاني بلا تسمية لعنوانه، ولَقَّب مؤلفه بالثعالبي، قاضي القضاة بطرابلس الشام، ألف الشرح سنة ٧٨٧هـ(١).

ب- رجعت إلى مخطوط كتاب الأعلم وعنوانه (شرح أبيات الجمل) ولم أجد فيه عند إيراده للبيت (....مذ أمسا) موافقة على بناء (أمس) على الفتح أو اعتراضا، ويبدو أن هذا الكتاب منسوب للأعلم؛ لأنه يختلف اختلافا بيِّنا عن منهج الأعلم في مؤلفاته الأخرى، ويزيد الأمر تأكيدا أن ما ينقله البغدادي من كلام الأعلم في (شرح أبيات الجمل) لا يوافق ما في هذا الكتاب(٢)، إضافة إلى أن الأعلم عند إيراده للبيت في شرح شواهد سيبويه ذكر أن الشاهد فيه إعراب (أمس) ومنعها من الصرف، على لغة بعض تميم(٣).

ج- لم يعترض ابن السِّيد أو يوافق على بناء (أمس) على الفتح عند إيراده للشاهد في كتابه (الحلل في شرح أبيات الجمل)(٤)، فكأن صاحب الحاشية على خزانة الأدب ـ التي سبق ذكرها ـ يرى أن سكوته إقرار بجواز البناء على الفتح، كما أن ابن السِّيد لم يتعقب الزجاجي في كتابه (إصلاح الخلل الواقع في الجمل) فكأنه وافقه، يقول ابن الضائع: "والعجب من ابن السِّيد أن لم ينبِّه على أبي القاسم في (أمس) مع ولوعه بذلك"(٥).

(١) انظر تاريخ الأدب العربي٥ / ٢٠٥.

(٢) انظر شرح أبيات المغني١ / ١٨٥و١٨٦، ٢ / ٨١و٨٢و٨٧و٢٤٥.

(٣) انظر تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب٢ / ٤٤، مطبوع مع كتاب سيبويه، طبعة بولاق.

(٤) ص٣٥١.

(٥) شرح الجمل ل / ١٩٥.

٢-لم ينفرد النحاة بذكر البناء على الفتح بل قد ذكره اللغويون أيضا كابن دريد والفيروزأبادي(١)، والأغرب من ذلك أنهما ذكرا جواز البناء على الضم، ففي (الجمهرة): "(أمس) مصروف، مبني على الكسر، وقد فتح وضم". وفي (القاموس): (أمس) مثلثة الآخر، مبنية". إلا أن الزَّبيدي أنكر البناء على الضم بقوله: " وأما البناء على الضم فلم يذكره أحد من النحاة"(٢).

وجاء في (تهذيب اللغة)(٣) ما نصه: " قال ابن بزرج: قال عرام: ما رأيته مذ أمس الأحدث. وكذلك قال نجاد. قال: وقال الآخرون بالخفض: مذ أمس الأحدث". وقال نجاد: عهدي به أمس الأحدث، وأتاني أمس الأحدث".

ففي هذا النص الذي جاء خاليا من الضبط احتمال لبناء (أمس) على الفتح كما يقول الزجاجي؛ حيث جاء الفتح في: ما رأيته مذ أمسَ الأحدثِ، بدليل أن الآخرين قالوه بالخفض: مذ أمسِ الأحدثِ، إلا أن اعتراض النحاة على البيت الذي احتج به الزجاجي يتوجه هنا أيضا؛ لأن (أمس) في هذا المثال غير ظرف، كما تحتمل الفتحة أن تكون فتحة إعراب غير المنصرف - وهي لغة لبعض بني تميم كما سيأتي -، غير أن قول نجاد الآخر قد جاء مضبوطا بالشكل في (اللسان)(٤) هكذا: عهدي به أمسَ الأحدثَ، وأتاني أمسِ الأحدثَ، فإن صح هذا الضبط فإن (أمس) تأتي مبنية على الفتح وهي ظرف كما يقول الزجاجي، ولا مدخل لاعتراض النحاة هنا.

٣- ما نقل عن الزجاج من إجازة بناء (أمس) على الفتح يخالف ما جاء في كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف)(٥)، حيث قال فيه بعد البيت (....مذ

(١) انظر جمهرة اللغة٢ / ١٠٧٤، القاموس المحيط (أمس)١ / ٧٣٠.

(٢) تاج العروس (أمس)١٥ / ٤٠٦.

(٣) (أمس) ١٣ / ٨١.

(٤) (أمس) ٦ / ٩.

(٥) ص١٢٤.

أمسَا): "فإنما جُر بـ(مذ)، وقد كان يُرفع بها، فأجراها في ترك الصرف في الجر كما فعلَ في الرفع، إذ معنى الرافعة معنى الجارة".

وذكر ابن الضائع أنه رأى في كتاب (الأنواء) للزجاج ما يخالف ذلك أيضا، فإنه لما أنشد البيت (....مذ أمسَا) علّق عليه بقوله: "ترك صرفه مَن خفض بـ(مذ)"(١).

٤- يقول الخفاف: "ويحتمل أن يكون أبو القاسم اطَّلع على ما نقل إمامٌ من الأئمة كوفيٌّ بناءَه على الفتح؛ لأنه كان كثير الاستعمال بمذهب البصريين والكوفيين، وكثيرَ الملابسة لمَن كان في عصره من شيوخ الكوفيين، والله أعلم"(٢).

٥- من غريب ما نقل عن رأي الزجاجي في (أمس) أنه يحكم بإعرابه، ذكر ذلك يحيى بن حمزة العلوي(٣) في شرح (الجمل) إذ يقول: "وظاهر كلام أبي إسحاق إعراب (أمس) كما يقوله غيره من الكوفيين؛ لأنه أورده في قسم المعرب من الظروف(٤)، وهو مخالف لمقالة الجماهير من البصريين، فالله أعلم بما قصده من ذلك"(٥).

وما ذكره العلوي غريب انفرد به، إذ لم أجد أحدا من النحاة - فيما بحثت - نسب القول بإعراب (أمس) للزجاجي بله الكوفيين.

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ل/ ١٩٥.

(٢) المنتخب الأكمل: ٥١٠.

(٣) السيد يحيى بن حمزة بن علي العلوي اليمني الملقب بالمؤيد الزيدي (٦٦٩-٧٤٩)، من أكابر أئمة الزيدية وعلمائهم في اليمن، من آثاره الكثيرة الحاصر لفوائد مقدمة الطاهر، المحصل في شرح أسرار المفصل، شرح الكافية، انظر الأعلام٨/ ١٤٣.

(٤) انظر الجمل: ٣٣.

(٥) المنهاج في شرح جمل الزجاج: ١٤٨، رسالة دكتوراه.

٦- يظهر أن رأي الزجاجي مبني على فَهمه الخاص لكلام سيبويه، وله حق في هذا، فكلام سيبويه مُشْكل يحتاج إلى الشرح كما يقول النحاس(١)، كما أنه محتمل، فسيبويه لم ينفِ البناء على الفتح، ثم إن المعاجم ذكرت البناء على الفتح، ومعلوم أن مهمة المعجم جمع اللغات المختلفة، كما أنه من الممكن أن تكون لغة البناء على الفتح ثابتة عند الزجاجي إلا أنه جانبه الصواب في الاستشهاد عليها ببيت الكتاب الذي رد النحاة الاستشهاد به على هذه اللغة، وعلى هذا من الممكن أن نقول إن بناء (أمس) على الفتح لغة قليلة جدا أو نادرة قلَّ مَن ذكرها من النحاة.

ثالثا/ إعراب ما لا ينصرف:

زعم الزجاج أن مِن تميم مَن يعرب (أمس) إعراب ما لا ينصرف مطلقا وإن كان ظرفا، كما فُعل في (سحر) ظرفا(٢)، وذلك لأن من لغتهم في (أمس) غير الظرفية -كما سيأتي-(٣) المنع من الصرف، فحملت الظرفية على غير الظرفية.

رابعا/ إعراب المنصرف:

زعم الكسائي أن (أمس) ظرف معرب منون عند بعض تميم كما أنه كذلك في لغتهم وهو غير ظرف-كما سيأتي -(٤)، فلم يختلف هؤلاء في ذلك(٥).

الاستعمال الثاني(٦):

إن استعمل (أمس) غير ظرف، فللعرب فيه من اللغات ما يأتي:

---

(١) انظر خزانة الأدب٧/ ١٧٠.

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل/ ١٩٥.

(٣) انظر ص٢٠.

(٤) انظر ص٢٣.

(٥) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل/ ١٩٥.

(٦) سبق أن ذكرت في ص٢ أن لـ(أمس) حالتين، وللحالة الأولى استعمالان، وهما ظرف وغير ظرف.

١- لغة الحجاز:

وهي البناء على الكسر مطلقا كحاله حين كان ظرفا[١]، تقول: ذهب أمسِ بما فيه، واعتكفت أمسِ، وعجبت من أمسِ، بالكسر فيهن.

وجاء على لغة الحجازيين في موضع الرفع قول الشاعر:

اليومَ أعلمُ ما يجيء به ومَضَى بفصْل قضائه أمسِ[٢]

وفي موضع النصب قول الآخر:

رأيتُك أمسِ أكرمَ مَن تمَشَّى وأنت اليوم خيرٌ منك أمسِ[٣]

وفي موضع الجر قول الآخر:

ولقد قَتَلْتُكمُ ثُناءَ ومَوْحَدًا وتركتُ مُرَّة مِثلَ أمسِ المُدْبِرِ[٤]

٢- لغة تميم:

افترقت بنو تميم فرقتين:

الفرقة الأولى جمهور بني تميم:

ولغتهم إعراب (أمس) غير منصرف في حالة الرفع خاصة للعدل والتعريف،

(١) انظر الكتاب٣/٢٨٣، الإفصاح للفارقي: ٢٣٧، شرح الجمل لابن عصفور٢/٤٠٠، شرح المفصل٤/١٠٦، شرح التسهيل٢/٢٢٣، شرح الكافية للرضي٣/٢٢٦، ارتشاف الضرب٣/١٤٢٨، شرح شذور الذهب:٩٦.

(٢) من الكامل، للقمقام بن العباهل بن ذي سحيم بن العزيز، وهو تبع الثاني أو الثالث، ملك حضرموت واليمن، المعروف بتبع بن الأقرن، ونُسب لأسقف نجران. انظر معجم الشعراء: ٢٠١، شرح الجمل لابن عصفور٢/٤٠٠، شرح التسهيل٢/٢٢٣، اللسان(أمس)٦/٩ وصدره فيه (اليوم أجهل)، شرح شذور الذهب: ٩٧.

(٣) من الوافر، لعبد الله بن خارجة المعروف بأعشى بني ربيعة، انظر الإفصاح للفارقي: ٢٣٨، وجاء البيت في الأغاني١٨/١٤٠ برواية:

رأيتك أمس خير بني معدّ

وكذا في اللسان(أمس)٦/١٠ منسوبا لزياد الأعجم.

(٤) من الكامل، لصخر بن عمرو بن الشريد، أخو الخنساء، انظر الأغاني١٥/٩٧، اللسان (أمس)٦/١٠.

وعدله عندهم على أحد أمرين: إما أنهم عدلوه عن الألف واللام كما في (سحر)، أو أنهم عدلوه عن البناء وهو معرفة في لغة أهل الحجاز، وأما في حالتي النصب والجر فإنهم يبنونه على الكسر كما الحجازيين، فيقولون: ذهب أمسُ، يضمونه بغير تنوين، واعتكفت أمسِ، وعجبت من أمسِ، بالكسر فيهما(١).

وجاء على مذهب جمهور تميم في موضع الرفع قوله:

اعتصِم بالرجاءِ إنْ عَنَّ يأسٌ وتناسَ الذي تضمَّنَ أمسُ(٢)

وفي موضع الجر جاء قول الراجز يصف إبلا:

ما زال ذا هَزِيزُهَا مُذْ أمسِ صافِحةً خُدُودَها للشمسِ(٣)

وهذا الجمع بين الإعراب والبناء في (أمس) جاء عندهم في باب آخر هو باب (فعال)، حيث بنوا على الكسر ما كان آخره راء نحو: حضارِ، وتركوا صرف ما ليس كذلك نحو: حذام وقطام، مع أن الجميع من باب واحد، والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك.

وقد علل الرضي ابتداءهم بالإعراب بكونه أشرف من البناء وأولى بالأسماء، وكان الإعراب رفعا؛ لأنه أسبق الإعراب وأشرفه، فصار (أمس) في حال الرفع معربا غير منصرف، والحالتان الباقيتان وهما الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف، وبقاء هذه الكلمة على ذلك الاستواء مراد عندهم، فلو جُعلا مستويين في الضم لم يَبنِ إعرابها رفعا؛ إذ كانت تصير مثل (حيث)، ولو سُوِّي بينهما في

(١) انظر الكتاب٣/٢٨٣، شرح الكتاب للسيرافي٤/ل١٢٢، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع٢/١٩١، شرح التسهيل٢/٢٢٣، شرح الكافية للرضي٣/٢٢٧، ارتشاف الضرب٣/١٤٢٨، اللسان (أمس)٦/٩، شرح شذور الذهب: ٩٨.

(٢) من الخفيف، جاء بلا نسبة في شرح التسهيل٢/٢٢٣، أوضح المسالك٤/١٣٣، المساعد١/٥٢٠، همع الهوامع٣/١٨٩.

(٣) جاء بلا نسبة في النوادر في اللغة: ١٢، اللسان (أمس)٦/٩، ويروى: (هزيزَها) بالفتح، وهو السير الشديد باهتزاز.

الفتح لم يَبنِ بناؤهما؛ إذ كانت تصير كغير المنصرف، فلم يبقَ إلا الكسر، وهو أيضا أول ما تبنى عليه الكلمة بعد السكون، وأيضا تكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بُنيت عليها عند أهل الحجاز(١)، وهي اللغة القدمى.

وذكر أبو نصر القرطبي الفرق بين (سحر) و(أمس) مع أن العلة فيهما واحدة، فلم يكن (سحر) كـ(أمس) "لأن (أمس) مبني في لغة أهل الحجاز ظرفا وغير ظرف، ومعرب في لغة بني تميم اسما في الرفع غير مصروف، ومبني على الكسر اسما في الجر والنصب وظرفا، ومعدول اسما وظرفا، فأما (سحر) لا يعدل إلا ظرفا، وهو إذا كان مجرورا أو مرفوعا أو منصوبا غير ظرف لا يكون معرفة إلا بالألف واللام، فإن أخرجت الألف واللام صار نكرة، فإذا كان ظرفا تعني به سحر ليلتك كان معرفة معدولا عن الألف واللام، فإذا لم تعن سحر ليلتك كان نكرة"(٢).

وكان القياس في (أمس) أن يكون كـ(سحر) لأن العلة فيهما واحدة، "ولكنه لما كثُر في كلامهم زادوه درجة على (سحر) فبُني، وأيضا فلو كثُر (سحر) في كلامهم ككثرة (أمس) لما استنكروا أن يبنوا (أمس) ويعربوا (سحر)، فقد تكثر الأشياء في الكلام ويكون لبعضها حكم لا يكون لغيره، ألا تراهم يقولون: لم أُبَلْ، ولا يقولون: لم أَرمْ، ويقولون: لا أَدْرِ، ولا يقولون: لا أَمْشِ، ويقولون: فداءٍ لك أبي - بالكسر - وموضعه الرفع فيبنونه، ولا يقولون: وفاءٍ لك أبي، وهذا أكثر من أن يحصى"(٣).

فإن قيل ما الفرق بين العدل عن الألف واللام المؤدي إلى المنع من الصرف والتضمين لهما المؤدي إلى البناء؟ فالجواب: أن المعدول عن الألف واللام لا يرادان

(١) شرح الكافية للرضي ٣/ ٢٢٨ (بتصرف).

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه: ٢٠٦.

(٣) السابق: ٢٠٥.

ألبتة معه، وقد جرى بعدهما مجراه بهما، فيجوز إظهارهما واستعمالهما معه؛ فلذلك أعرب، والمتضمِّن لهما يرادان فيه، ولا يجوز إظهارهما معه، وهو حينئذ معرفة بالألف واللام المرادتين؛ فلذلك بُني(١).

وللخفاف رأي خاص في هذه اللغة خالف به ما جاء عن النحاة، وهو كما يلي:

١- هذه اللغة لم تشتهر اشتهار لغة البناء على الكسر مطلقا ـ وهي لغة الحجاز كما سبق ـ ولغة المنع من الصرف مطلقا ـ وهي لغة بعض تميم كما سيأتي ـ.

٢- الأَوْلى في هذه اللغة أن يقال في (أمس) إنها مبنية في كل حال، ولا يقال إنها معربة في الرفع، ومبنية في حالتي النصب والجر؛ لأنه لا نظير لهذا الحكم في كلام العرب، فلا يوجد اسم في بعض أحوال الإعراب يُعرب، وفي بعض أحوال الإعراب يُبنى، وإنما يوجد في كلام العرب ما يُبنى تارة على الضم وتارة على الفتح كـ(حيث)، فالأولى أن يقال في (أمس) على تلك اللغة: إنه مبني في حال الرفع على الضم، وفي حال النصب والجر على الكسر، وخُصَّت الضمة بحال الرفع لمناسبتها للرفع وإن لم تكن رفعا، كما قيل في: اخشوُا الله، حُركت الواو بالضمة لأنها فاعلة في المعنى، والضم مناسب لرفع الفاعل، فيكون هذا مثل ذلك، فاختلاف بناء (أمس) له نظير في كلام العرب وهو اختلاف بناء (حيث)، وأما اختلاف حال (أمس) في الإعراب والبناء بحسب اختلاف الإعراب فلا يوجد له نظير أصلا(٢).

(١) انظر شرح المفصل٤ /١٠٧، المنتخب الأكمل: ٥٠٤، شرح ألفية ابن معط لابن القواس١ /٢٣٣، الأشباه والنظائر١ /٢٥٣.

(٢) المنتخب الأكمل: ٥٠٨ و ٥٠٩. وجاء في همع الهوامع١ /٥٧: ذهب الأخفش إلى بناء جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وغير المنصرف في حالة الجر، فهما يعربان في حالين، ويبنيان في حال، ورد بأن ذلك لا نظير له، واحتج بأن (أمس) كذلك، وأجيب بأن (أمس) لا يبنى إلاحال تضمنه معنى الحرف، ولا سبب للبناء في المذكورين.

الفرقة الثانية بعض بني تميم:

ونُقل عنهم لغتان كما يأتي:

اللغة الأولى:

إعراب (أمس) غير منصرف مطلقا في حالات الرفع والنصب والجر(١)، وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر:

لقد رأيتُ عجبًا مذ أمسَا عجائزًا مثلَ السَّعالي خمسَا(٢)

وقد جاء في هذه اللغة آراء متعددة، منها ما هو في نسبتها، أو في قصرها على حالات من الإعراب، أو في إنكارها، أو في البيت الشاهد عليها، وإليك بيان هذه الآراء:

١- نسب هذه اللغة إلى بني تميم قطرب، وأبو زيد، والفارقي، والزمخشري، وابن يعيش(٣).

والحق أنها لغة لبعض بني تميم، يقول سيبويه بعد أن ذكر لغة جمهور بني تميم التي سبقت - وهي المنع من الصرف رفعا والبناء على الكسر نصبا وجرا -: "وقد فتح قوم (أمس) في (مُذ) لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي ترفع، شبَّهوها بها، قال:

لقد رأيت عجبا مذ أمسَا ....

وهذا قليل"(٤).

(١) انظر المسائل العضديات: ١٩٨، أمالي ابن الشجري٢/٥٩٥، شرح المفصل٤/١٠٧، شرح الجمل لابن عصفور٢/٤٠٠، شرح التسهيل٢/٢٢٣، المنتخب الأكمل: ٥٠٦، ارتشاف الضرب٣/١٤٢٨، شرح شذور الذهب: ٩٧.

(٢) سبق تخريجه في ص٩.

(٣) انظر كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب: ١٠٧، النوادر في اللغة: ٥٧ وخزانة الأدب٧/١٧١، الإفصاح للفارقي: ٢٣٨، المفصل: ١٧٣، شرح المفصل٤/١٠٧.

(٤) الكتاب٣/٢٨٤.

وحكاها الكسائي عنهم(١)، وصرّح السيرافي بذلك وهو يشرح كلام سيبويه السابق حيث قال: " وهم بعض بني تميم، وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه، وما بعد (مذ) يُرفع ويُخفض، فلما ترك بعضُ مَن يرفع صرفَه بعد (مذ) ترك أيضا مَن يجرُ صرفَه بعدها، فكانت مُشبَّهة بنفسها، قال الراجز:

لقد رأيت عجبا مذ أمسَا .....

قال: وهذا قليلٌ؛ لأن الخفض بعد (مذ) قليل"(٢). وأنكر الرضي على الزمخشري نسبتها إلى كل تميم(٣).

٢- قَصَر الأعلم(٤) وابن طاهر(٥) وابن بري وابن أبي الربيع والرضي والغافقي(٦) المنع من الصرف في هذه اللغة على حالتي الرفع والخفض بـ(منذ ومذ) خاصة، وذكروا أنهما إنما خُصَّا بذلك من بين سائر حروف الجر لأن من لغة تميم الرفع بعدهما والخفض، فأرادوا أن تجري (أمس) بعدهما خافضتين مجراها بعدهما رافعتين، وأما في حالتي النصب أو الخفض بغير (منذ ومذ) فهي مبنية

---

(١) انظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٣٦٣، شرح الجمل لابن الضائع ل/ ١٩٥، ارتشاف الضرب٣/ ١٤٢٨.

(٢) شرح الكتاب٤/ل١٢٣.

(٣) انظر شرح الكافية٣/ ٢٢٩.

(٤) انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه٢/ ٨٦٠، تحصيل عين الذهب٢/ ٤٤، وانظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٣٦٣.

(٥) انظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٣٦٣، شرح الجمل لابن الضائع ل/ ١٩٥، وابن طاهر هو أبو بكر محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ، نحوي مشهور حافظ بارع، اشتهر بتدريس الكتاب فما دونه، وله طرر عليه مشهورة، وله تعليق على الإيضاح، توفي سنة ٥٧٠هـ، انظر بغية الوعاة١/ ٢٨.

(٦) انظر اللسان (أمس)٦/ ٩، الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح٢/ ١٩١، البسيط في شرح جمل الزجاجي١/ ٤٨٢، شرح الرضي على الكافية٣/ ٢٢٩، شرح الجمل للغافقي: ١٩٩، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عيسى الغافقي (٦٤١-٧١٠)، شيخ النحاة والقراء بسبتة، قرأ على ابن أبي الربيع، وتقدم في العربية، وساد أهل المغرب فيها، له شرح الجمل، انظر بغية الوعاة١/ ٤٠٥.

على الكسر كحالها عند الحجازيين، وحجة هؤلاء النحاة على هذا التقسيم في لغة تميم حكاية سيبويه عنهم حيث إنه نصَّ على قصر المنع من الصرف في الرفع والجر بعد (مذ) فقط، حيث قال: " وقد فتح قوم (أمسَ) في (مُذ) لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي ترفع، شبَّهوها بها"(١)، وكان ابن طاهر يقول في قول سيبويه هذا: " إنه في النصب باق على حاله عندهم حين ذكر الرفع والجر في (مذ)، ولم يذكر النصب"(٢).

ولم يوافق ابن خروف على ما ذهب إليه هؤلاء النحاة فقال: "والصواب أنه يريد بالإعراب ثلاثة الأحوال؛ لأنه الذي حكى الناس، أعني الإعراب في الأحوال الثلاثة، والبناء في الأحوال الثلاثة، والإعراب في الرفع، والبناء في الجر والنصب، وقد نصَّ الكسائي على الإعراب في الأحوال الثلاثة.....ولم يحكِ أحد البناء في النصب، والإعراب في الرفع والجر، فيُجعل كلام سيبويه على ما حكى"(٣).

٣- أنكر الشلوبين لغة المنع من الصرف مطلقا، وعدَّ نسبتها إلى تميم من قبيل الغلط، وذهب إلى أن لغتهم إنما هي المنع من الصرف في حالة الرفع فقط، والبناء على الكسر في حالتي النصب والجر(٤)، وهي لغة جمهور تميم كما سبق، وما ذهب إليه الشلوبين مردود بنقل عدد من النحاة للغة المنع من الصرف مطلقا، ومَن حفظ حجة على مَن لم يحفظ.

٤- جاء في البيت المحتج به على لغة المنع من الصرف وهو:

لقد رأيتُ عجبًا مذ أمسَا

أقوال أخرى هي:

(١) الكتاب٣/ ٢٨٤.

(٢) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٣٦٣.

(٣) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٣٦٣و٣٦٤.

(٤) انظر ارتشاف الضرب٣/ ١٤٢٨.

أ- منع (أمس) من الصرف في حالة الجر ضرورة شعرية، يقول الأخفش الصغير: "وبنو تميم يرفعونه في موضع الرفع بلا تنوين، يجعلونه بمنزلة ما لا ينصرف، وذلك أنه ليس سبيل الظرف أن يرفع؛ لأن الأخبار ليست عنه، فلما أخبروا عنه زادوه فضلة فأخرجوه من البناء إلى ما لا ينصرف، فلما اضطر الشاعر أجراه في الخفض مُجراه في الرفع، وقَدَّر (مذ) هذه الخافضة، وفتحه لأنه لا ينصرف"(١).

ومن العجب للجوهري أنه نسب القول بالضرورة الشعرية في البيت إلى سيبويه، يقول: " وقال سيبويه: قد جاء في ضرورة الشعر: مذ أمسَ -بالفتح-، وأنشد:

لقد رأيتُ عجبًا مذ أمسَا...."(٢).

وليس في كلام سيبويه ما يدل على أنه ضرورة، وقد نبه البغدادي على ذلك(٣).

ب- ذهب السهيلي(٤) وابن بزيز(٥) وابن النحاس(٦) والخفاف(٧) إلى جواز جعل (أمسا) في البيت فعلا ماضيا، وعلى هذا يكون فاعله مستترا يعود على

(١) خزانة الأدب٧ / ١٧٠.

(٢) الصحاح (أمس)٣ / ٩٠٤.

(٣) انظر الكتاب٣ / ٢٨٤، خزانة الأدب٧ / ١٧١.

(٤) انظر نتائج الفكر: ١١٤.

(٥) غاية الأمل في شرح الجمل ل / ١٨٣، وابن بزيزة (٦٠٦-٦٦٢هـ) عبد العزيز بن إبراهيم القرشي التونسي، عالم فقيه مفسر نحوي، له الإسعاد في شرح الإرشاد، وتفسير القرآن، وغاية الأمل في شرح الجمل، انظر معجم المؤلفين٥ / ٢٣٩.

(٦) انظر التعليقة على المقرب: ٥٣٨. وابن النحاس (٦٢٧هـ - ٦٦٢هـ) بهاء الدين محمد بن إبراهيم الحلبي، شيخ الديار المصرية في علم اللسان، أخذ العربية عن ابن عمرون، وتخرج به جماعة منهم أبو حيان، لم يصنف إلا ما أملاه على المقرب، انظر بغية الوعاة١ / ١٣.

(٧) انظر المنتخب الأكمل: ٥١٠.

اليوم، أي: أمسى اليوم، إذا دخل في المساء، أو يعود على المصدر المفهوم منه، أي: أمسى المساء، أو يعود على متقدم الذِّكر(١).

وفي إجازة هذا بُعْد وتكلف، كما يمنع منه أن (أمسا) في البيت لم يرسم بالألف المقصورة (أمسى)؛ لأن الألف الزائدة على الثلاث في الأفعال تكتب بالياء(٢).

ج- يرى ابن شقير أن الشاعر فتح (أمسا) في البيت لأنه جعل السين حرفا لينا، فصرفها إلى النصب(٣).

د- حكم الزجاجي على فتحة (أمسا) في البيت بأنها حركة بناء، وقد سبق تفصيل الكلام في هذا(٤).

اللغة الثانية(٥):

إعراب (أمس) منونا في الأحوال الثلاثة كـ(غدٍ)، وهي لغة قليلة وليست بمشهورة، حكاها الكسائي(٦).

٣- لغة بعض العرب(٧):

حكى قطرب والزجاج(٨) أن بعض العرب ينون (أمس) وهو مبني على الكسر، شبَّهوه بـ(غاقٍ) وغيره من الأصوات، وهذه لغة شاذة(٩).

(١) انظر المنتخب الأكمل: ٥١٠، شرح قطر الندى: ٢٤، التصريح بمضمون التوضيح٤/٢٦٩.

(٢) انظر شرح قطر الندى: ٢٤، حاشية: ١، التصريح بمضمون التوضيح٤/٢٦٩.

(٣) انظر المحلى (وجوه النصب): ١٥٧.

(٤) انظر ص٩.

(٥) لبعض تميم كما سبق.

(٦) انظر تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٣٦٤، ،شرح الجمل لابن الضائع ل/١٩٥، شرح الكافية للرضي٣/٢٢٧، ارتشاف الضرب٣/١٤٢٨، همع الهوامع٣/١٨٩.

(٧) الثالث من اللغات الواردة عن العرب في استعمال (أمس) غير ظرف.

(٨) انظر حكاية قطرب في كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية: ١٠٧، وحكاية الزجاج في شرح الجمل لابن الضائع ل/١٩٥، ارتشاف الضرب٣/١٤٢٨، همع الهومع٣/١٩٠.

(٩) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل/١٩٥، تاج العروس (أمس)١٥/٤٠٧.

الحالة الثانية(١):

إذا نُكِّر (أمس) ولم يرد به اليوم الذي قبل يومك، بل أريد به يوم ما من الأيام الماضية، أو ثُنِّي، أو كُسِّر، أو دخلته الألف واللام المعرِّفة، أو أضيف، أو صُغِّر، أعرب بإجماع؛ لزوال علة البناء، وهي تقدير الألف واللام(٢).

ففي تنكير (أمس) قال ابن كيسان: " يقولون إذا نكَّروه: كل يوم يصير أمسًا، وكل أمسٍ مضى فلن يعود، ومضى أمسٌ من الأُمُوس"(٣).

وتنكير (أمس) غريب في الاستعمال دون القياس، وإعرابه والحالة هذه حُكي عن بعض العرب كما ذكر ابن يعيش(٤).

وتقول في التثنية: أمسان، وأمسَين، قال الراجز:

مرَّتْ بنا أوَّل من أَمْسَيْنَه تَجُر في مَحْفِلها الرجليْنَه(٥)

كأنه أراد: أول من أول من أمس، فثنى (أمس) بدلا من تكرير (أول)، وهذا كما قيل في قول الحجاج: يا حرسي اضربا عنقه، والمراد: اضرب اضرب، فأتى بدل التكرير بلفظ التثنية(٦).

وأما تكسير (أمس) فقد ذكر قطرب أنه يجمع في القياس للقلة على: آمَاس، كفرخ وأفراخ، وفَلس وأفلاس، ويجمع للكثرة على: أُمُوس، كفروخ وفلوس(٧)، قال الراجز:

---

(١) سبق أن ذكرت في ص٢ أن لـ(أمس) حالتين.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور٢ / ٤٠١، شرح التسهيل٢ / ٢٢٤، شرح الجمل لابن الضائع ل / ١٩٥، شرح الرضي على الكافية٣ / ٢٢٩، التعليقة على المقرب: ٥٣٧، ارتشاف الضرب٣ / ١٤٢٨، شرح شذور الذهب: ٩٨، همع الهوامع٣ / ١٩٠.

(٣) اللسان (أمس)٦ / ٩.

(٤) انظر شرح المفصل٤ / ١٠٧.

(٥) ورد بلا نسبة في كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب: ١٠٩، الأزمنة والأمكنة للمرزوقي١ / ٢٤٥.

(٦) انظر الأزمنة والأمكنة للمرزوقي١ / ٢٤٥.

(٧) انظر كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية: ١٠٩.

مَرَّتْ بنا أوَّل من أُمُوسِ تَميسُ فينا ميسَةَ العَرُوسِ(١)

وذكر الزجاج مثل ذلك، وزاد جمعا آخر للقلة وهو: آمُس، كفَلس وأفلُس(٢).

وعلَّق ابن الضائع على ما ذكره الزجاج من الجمع على (آمَاس) بقوله: "إن كان (آمَاس) قياسا منه فلا يقال، لكن ينبغي أن يحمل على السماع؛ لأنه قال بعد هذه الأحكام: "فهذا جميع ما روينا في (أمس)"(٣)، وكلام ابن الضائع هذا يتوجه إلى قطرب أيضا الذي صرّح بأن الجمع على (آمَاس) إنما هو في القياس كما سبق.

والعلة في إعراب (أمس) حال التثنية والجمع كما يقول الرضي: " أن اللام إنما قُدِّرت لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه، فإذا ثُني أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام؛ لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد"(٤).

وتقول حال اقتران (أمس) بالألف واللام: إن الأمس ليوم حسن، قال تعالى: ﴿ ﴿ كَأَنْ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾(٥)، ولم يأت (أمس) في القرآن إلا بـ(أل) معربا مجرورا بالباء(٦)، وجاء مرفوعا في قول الشاعر:

ولا يُدرَك الأمسُ القريب إذا مضى بِمَرٍّ قُطامِيٍّ من الطَّير أجدَلا(٧)

وجاء منصوبا في قول الراجز:

(١) ورد بلا نسبة في كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب: ١٠٩، شرح الجمل لابن الضائع ل/١٩٥، اللسان (امس)٦/١٠، شرح شذور الذهب: ١٠٠، همع الهوامع٣/١٩١.

(٢) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل/١٩٥، تاج العروس (أمس)١٥/٤٠٧.

(٣) شرح الجمل ل/١٩٥.

(٤) شرح الرضي على الكافية٣/٢٢٩.

(٥) يونس: ٢٤.

(٦) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم٩/٥٣٨.

(٧) من الطويل، جاء بلا نسبة في المحلى (وجوه النصب): ١٥٦.

غُضْفًا طَوَاها الأمسَ كَلاَّبِيُّ[١]

وذكر يونس[٢] والفراء[٣] والزجاج[٤] أن من العرب مَن يخفض (أمس) وإن كان مقترنا بالألف واللام، قال الشاعر:

وإني وقفتُ اليوم والأمسِ قبلَه ببابك حتى كادت الشمس تغربُ[٥]

رواه ابن الأعرابي بفتح (الأمس) وكسرها[٦]، فالفتح على أن (أمس) معرب منصوب لدخول الألف واللام المعرِّفة عليه، و أما الكسر فتأويله على أحد وجهين البناء، أو الإعراب.

فأما البناء فهو على الباب في (أمس)، وعلى ذلك تكون الألف واللام فيه زائدتين غير معتد بهما، والمعرِّفة له مرادة فيه ومحذوفة منه، قاله الزجاج[٧] والنحاس[٨]، وابن جني[٩]، والمرزوقي[١٠]، وابن مالك[١١]، وابن هشام[١٢] وغيرهم.

وأجاز المرزوقي أيضا أن يكون (الأمس) جرى مَجرى (الخازباز) و (خمسة

(١) للعجاج، انظر الديوان: ٣٠٦، كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية لقطرب: ١٠٩.

(٢) انظر كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية: ١٠٩.

(٣) انظر معاني القرآن ١/ ٤٦٧، اللسان (أمس) ٦/ ٨.

(٤) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل/ ١٩٥.

(٥) من الطويل، لنصيب بن رباح، انظر: شعر نصيب: ٦٢، الأغاني ٩/ ٥٨، الخصائص ١/ ٣٩٤، شرح التسهيل ٢/ ٢٢٤، ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٩، شرح شذور الذهب: ٩٩.

(٦) انظر الخصائص ١/ ٣٩٤.

(٧) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل/ ١٩٥.

(٨) انظر المنتخب الأكمل: ٥٠٤.

(٩) انظر الخصائص ١/ ٣٩٤.

(١٠) انظر الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤٤.

(١١) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٢٤.

(١٢) انظر شرح شذور الذهب: ١٠٠.

عشر) وأخواته في العدد؛ لأن الألف واللام لا يزيلان بناءهما ولا يردانهما إلى أصلهما، والأول أجود وأكثر نظيرا في الوجود(١).

وذكر الخفاف أن علة بناء (الأمس) حينئذ كالعلة في (الآن)، حيث إن الألف واللام قد خرجتا عن أصلهما وتضمَّنتا معنى الإشارة، إلا أن هذه العلة في (الآن) أظهر؛ فلذلك كثُر بناؤها، وفي (الأمس) أبعد؛ ولذلك قلَّتْ هذه اللغة فيه(٢).

وأما الإعراب فلدخول الألف واللام المعرِّفة عليه، وقيل في توجيهه ما يلي:

أ- أن يكون على حذف حرف الجر الباء، كما حُذف الجار في قولهم: لاه أبوك، يريدون: لله، وفي قول رؤبة: خير عافاك الله، يريد: بخير، وهذا الوجه أجازه الزجاج(٣)، وابن مالك(٤)، وأبو حيان(٥).

وعلى هذا الوجه كان يمكن أن يصح إعراب الخليل لـ(أمس) الظرفية ـ السابق ذكره(٦) ـ في قولهم: لقيته أمسِ، بحذف حرف الجر الباء والألف واللام المعرِّفة، لولا أن سيبويه ألزم الخليل أن يقول: ذهب أمسُ بما فيه، بالرفع، وإنما كلام العرب: ذهب أمسِ بما فيه، بالكسر، فدل ذلك على أن (أمس) مبني في: لقيته أمسِ، ولو قال الخليل: إن (أمس) مبني مع الألف واللام ثم حُذفتا منه لم يلزمه ما ألزمه سيبويه(٧).

ب- أن يكون قدّر دخول (في) على اليوم، ثم عطف (أمس) عليه عطف التوهم، أجازه ابن هشام(٨).

(١) انظر الأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤٤.

(٢) انظر المنتخب الأكمل: ٥٠٤.

(٣) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل/ ١٩٥.

(٤) انظر شرح التسهيل ٢/ ٢٢٤.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٢٩.

(٦) انظر ص٨.

(٧) انظر شرح الجمل لابن الضائع ل/ ١٩٥، المنتخب الأكمل: ٥٠٥.

(٨) انظر شرح شذور الذهب: ١٠٠.

وتقول حال الإضافة معربا (أمس) : أمسُنا يوم طيب، وقد يبنيه بعضهم كحاله قبل الإضافة، كما كان ذلك في الألف واللام، انفرد قطرب بذكر ذلك[١]، وعلل المرزوقي ذلك بأنه على التشبيه بـ(خازباز) و (خمسة عشر) وأخواته؛ لأنها تبنى وإن أضيفت، كما سبق وعلل بناء (أمس) مع الألف واللام بأنه جري مجراهما، غير أن رجوع (أمس) في التنكير إلى أصله - وهو الإعراب - فيه مخالفة لباب (خازباز) و(خمسة عشر) وأخواته؛ لأنها تبنى نكرات، وكل ما رده التنكير إلى أصله ترده الإضافة والألف واللام إلى أصله؛ ولذا كان الضعف والبعد في بناء (أمس) عند الإضافة ومع الألف واللام ظاهرين[٢].

وأما تصغير (أمس) فقد نقل جوازه عن المبرد والفارسي وابن الدهان[٣]، وصرّح به الحريري في (شرح الملحة)[٤]، وابن مالك في (شرح الكافية الشافية) وقال: " إنه لا خلاف في إعرابه "[٥]، غير أنه لم يذكر لذلك شاهدا شعريا ولا نثريا، وأجازه الخفاف أيضا وذكر أن تصغيره يقل في الكلام[٦].

وهذا مخالف لنص سيبويه وذهول عنه إذ يقول: "وأما (أمس) و (غد) فلا يحقران؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولم يتمكَّنا كزيد واليوم والساعة والشهر وأشباههن، ألا ترى أنك تقول: هذا اليوم، وهذه الليلة، فيكون لما أنت فيه، ولما لم يأت، ولما مضى، وتقول: هذا زيد، وذلك زيد، فهو اسم ما يكون معك، وما يتراخى عنك، و(أمس) و(غد) لم يتمكَّنا تمكن هذه الأشياء، فكرهوا أن

(١) انظر كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية: ١٠٩.

(٢) انظر الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ١ / ٢٤٥.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٢٩، شرح شذور الذهب: ٩٩، المساعد ١ / ٥٢١، همع الهوامع ٣ / ١٩١.

(٤) ص ٣٦٦.

(٥) ٣ / ١٤٨٢.

(٦) انظر المنتخب الأكمل: ٥٠٩.

يحقروهما، كما كرهوا تحقير (أين)، واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشد تمكنا، وهو اليوم والليلة والساعة"(١)، وإلى المنع أيضا ذهب الجوهري وابن بري(٢).

ويفسر ابن هشام هذا التناقض بين النحاة في تصغير (أمس) بأن سيبويه لم يصغر (أمس) وقوفا منه على السماع، وأما المجيزون فقد اعتمدوا القياس، ويشهد لهم وقوع التكسير؛ لأن التكسير والتصغير أخوان(٣).

أحكام متنوعة لـ(أمس):

١- النسب إلى (أمس):

النسب إلى (أمس): إِمسي - بالكسر - على غير قياس، وهو الأفصح(٤)، قال العجاج:

كأنه حين وَنَى المَطِيُّ وجَفَّ عنه العَرَقُ الإِمسيّ(٥)

وقال أيضا:

كأنَّ إِمسيًّا به من أمسِ يصْفَرُّ لليُبْسِ اصفرار الوَرْسِ(٦)

وروي جواز الفتح عن الفراء، كما نقل الصاغاني(٧).

٢-التسمية بـ(أمس):

الأصل في المبنيات كلها أنه إذا سُمِّي رجل بشيء منها أعرب، ولم يغيِّر حكمه أن أصله مبني، فإذا سُمِّي رجل بـ(أمس) أعرب مصروفا في لغة الحجاز، وكذلك في لغة تميم، ولم يمنع من ذلك أن من لغتهم منع (أمس) من الصرف في الرفع

(١) الكتاب٣/ ٤٧٩.

(٢) انظر الصحاح (أمس)، اللسان (أمس)٦/ ١٠.

(٣) انظر شرح شذور الذهب: ٩٩.

(٤) انظر اللسان (أمس)٦/ ٨، تاج العروس (أمس)١٥/ ٤٠٨.

(٥) انظر الديوان: ٣٠٠، وضبط فيه (الإِمسي) بفتح الهمزة.

(٦) انظر الديوان: ٤١١.

(٧) انظر العباب الزاخر واللباب الفاخر (أمس).

فقط أو في كل حال ـ للعدل والتعريف كما سبق ـ[١]؛ لإنه إذا سُمِّي به رجل زال عنه العدل فلذلك انصرف، وقد بيَّن سيبويه ذلك[٢].

٣- التطور اللغوي في (أمس):

قبل أن أضع قلمي في نهاية هذا البحث أحببت أن أشير إشارة خاطفة إلى موقف علم اللغة الحديث من تعدد اللغات الواردة عن العرب في الكلمة الواحدة، وهذا الموقف يتلخص قي أن علم اللغة الحديث ينظر إلى تعدد اللغات في الكلمة الواحدة على أنه من باب التطور اللغوي، وقد طبق الدكتور ضاحي عبد الباقي ذلك في (أمس)، فذكر أن (أمس) تطورت على ثلاث مراحل هي:

١- الإعراب الكامل مع التنوين، وهو ما سبق ذكره في الحالة الثانية لـ(أمس)[٣]، ويطلق عليه التمكن الأمكن، وهو مرتبط بتغيرات معينة تدخل على (أمس) يرجع بعضها إلى المعنى وبعضها إلى اللفظ، وهذا الإعراب هو الأصل والقياس في (أمس).

٢- حذف التنوين، وهذه المرحلة عند تميم الذين اختار بعضهم الضم والكسر، وبعضهم الآخر الضم والفتح، فاستغنى كل فريق عن حركة واحدة.

٣- الاكتفاء بحركة واحدة، وهي الكسر عند الحجازيين، أو الفتح عند بعض العرب، وتمَّ ذلك وفقا لقانون سيادة حالة إعرابية على بقية الحالات في التطور اللغوي.

وبناء على ما سبق تمثل (أمس) في صورتها التميمية مرحلة وسطى بين مرحلتين هما الإعراب الكامل والبناء[٤].

---

(١) انظر ص١٧و٢٠.

(٢) انظر الكتاب٣/٢٨٣ و ٢٨٤، وانظر شرح الكتاب للسيرافي٤/ل ١٢٢و١٢٣، تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ٣٦٣.

(٣) انظر ص ٢٤.

(٤) انظر لغة تميم دراسة تاريخية وصفية: ٤٩٥ و ٤٩٦.

الخاتمة

١- (أمس) ظرف زمان متصرف، نص بعض النحاة على تصرفه كابن عصفور وأبي حيان[١]، ومنهم من لم يذكر ذلك عند حديثه عن أحكام (أمس)، كابن مالك وابن هشام[٢]، ولكلا الاستعمالين لغاته الخاصة به في حالة عدم توفر شروط الإعراب.

٢- لغات (أمس) الظرفية: البناء على الكسر، وهي اللغة الأكثر شبه المجمع عليها، والبناء على الفتح، وإعراب المنصرف وغير المنصرف، وهذه الثلاثة لغات قليلة جدا إن لم يحكم عليها بأنها نادرة.

٣- لغات (أمس) غير الظرفية: البناء على الكسر بلا تنوين مطلقا، وإعرابه غير منصرف رفعا وبناؤه على الكسر نصبا وجرا، وإعرابه غير منصرف مطلقا، وهذه الثلاث لغات مشهورة، وإعرابه منصرف مطلقا قليلا، والبناء على الكسر بتنوين شذوذا.

٤- السماع طريق نقل اللغات وهو أقوى الأدلة النحوية، فلعل بعض النحاة بلغهم شواهد لبعض اللغات فأثبتوها من طريق تلك الشواهد، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

٥- كل اللغات حجة لا جدال في إثباتها، وإنما تتفاضل اللغات فيما بينها حسب مقاييس معينة من القوة والضعف، والفصاحة وعدم الفصاحة، والكثرة والقلة، والشذوذ والندرة، وتوجيه هذه اللغات وتفسيرها من عمل النحاة.

٦- بناء (أمس) على الكسر ظرفا وغير ظرف حال توفر الشروط أقرب اللغات بالأخذ، طردا للباب، وخروجا من تعدد اللغات واختلافها.

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور٢ / ٤٠٠، ارتشاف الضرب٣ / ١٤٢٧.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك٢ / ٢٢٣، شرح شذور الذهب: ٩٦.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٢- الأزمنة والأمكنة، لأحمد بن محمد المرزوقي، حيدر أباد، الهند، ١٣٣٢هـ.

٣- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٤- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م.

٥- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق. حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط١، ١٣٩٩هـ.

٦- الأصول في النحو، لمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٧- الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٨٦م.

٨- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، شرحه وكتب هوامشه الأستاذ عبد أ. علي مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٩- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٠- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٢- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله الإشبيلي، تحقيق

د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

١٣- بغية الوعاة في طبقات النحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١٤- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزَّبيدي، الجزء الخامس عشر، تحقيق الترزي وزملائه، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.

١٥- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، الجزء الخامس، ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦م.

١٦- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، مطبوع مع كتاب سيبويه، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، ١٣١٧هـ.

١٧- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٨- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بن عمر الدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٨٧م.

١٩- التعليقة على المقرب، لابن النحاس بهاء الدين محمد، تحقيق د. جميل عويضة، وزارة الثقافة، الأدرن، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.

٢٠- التعليقة النورانية في شرح الجرجانية، لشهاب الدين أحمد بن منصور الثعلبي، مصورة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة، رقم الشريط (٣١١ نحو).

٢١- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لعلي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق خليفة محمد بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية

ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، ليبيا، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٢- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد الأزهري، الجزء الثالث عشر، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٢٣- الجمل في النحو، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢٤- الجمهرة في اللغة، لابن دريد، تحقيق منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.

٢٥- الحلل في شرح أبيات الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، مكتبة المثنى، القاهرة، ط١، ١٩٧٩م.

٢٦- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٧- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٨- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمه، دار الحديث، القاهرة.

٢٩- ديوان امرئ القيس، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٣٠- ديوان العجاج، تحقيق د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٣١- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لمحمد بن عبد الملك المراكشي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت، ط١، ١٩٦٥م.

٣٢- شرح أبيات الجمل، للأعلم الشنتمري، مصورة معهد البحوث العلمية

وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة، برقم (١٦٦ نحو).
٣٣- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٨م.
٣٤- شرح ألفية ابن معط، لعبد العزيز بن جمعه الموصلي، تحقيق د. علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٣٥- شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٣٦- شرح جمل الزجاجي، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، مصورة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، برقم (١٧٦ نحو).
٣٧- شرح جمل الزجاجي، لعلي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق د. سلوى عرب، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة، ١٤١٩هـ.
٣٨- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٣٩- شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع علي بن محمد، مصورة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، برقم (١٦٣ نحو).
٤٠- شرح جمل الزجاجي، لإبراهيم بن أحمد الغافقي، رسالة ماجستير، إعداد الطالب حمود الحربي، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
٤١- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٤٢- شذور الذهب، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٢م.

٤٣- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر هارون القرطبي، تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٤- شرح الفصيح، لمحمود بن عمر الزمخشري، تحقيق د. إبراهيم الغامدي، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

٤٥- شرح قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط١٣.

٤٦- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٧- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، مصورة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، برقم (١٩٦-٢٠٠ نحو).

٤٨- شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت.

٤٩- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٦م.

٥٠- شرح ملحة الإعراب، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق د. أحمد قاسم، مكتبة دار التراث، ط٣، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٥١- شعر نصيب بن رباح، جمع د. داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.

٥٢- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٩٠م.

٥٣- العباب الزاخر واللباب الفاخر، للحسن بن محمد الصاغاني، تحقيق محمد

حسن آل ياسين، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

٥٤- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار الشئون الثقافية والنشر، بغداد، ١٩٨٤م.

٥٥- غاية الأمل في شرح الجمل، لابن بزيزة عبد العزيز التونسي، مصورة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، برقم (٥٤٠ نحو).

٥٦- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

٥٧- القوافي، لسعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق أحمد راتب النفاخ، دار الأمانة، بيروت، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٥٨- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع عبيد الله الإشبيلي، تحقيق د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٩- الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٦٠- كتاب الأزمنة وتلبية الجاهلية، لمحمد بن المستنير قطرب، تحقيق د. حنا حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٦١- كتاب الشعر، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٦٢- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق غازي طليمات، د. عبد الإله نبهان، مطبوعات مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

٦٣- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٦٤- لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، د. ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٦٥- ما ينصرف وما لا ينصرف، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
٦٦- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٣م.
٦٧- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح بن جني، تحقيق علي النجدي، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٦٨- المحلى (وجوه النصب)، لأبي بكر بن شقير البغدادي، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٦٩- المسائل الحلبيات، لأبي علي الحسن الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٧٠- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٧١- المساعد على تسهيل الفوائد، لعبد الله بن عقيل المصري، تحقيق د. محمد بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.
٧٢- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، الجزء الأول تحقيق أحمد نجاتي ومحمد النجار، والثاني تحقيق محمد النجار، والثالث تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار السرور، بيروت.

٧٣- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٧٤- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحاله، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٥- معجم الشعراء، لمحمد بن عمران المرزباني، تصحيح د.ف. كرنكو، دار الجيل بيروت. ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٧٦- المفصل في علم العربية، لمحمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت.

٧٧- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه، عالم الكتب، بيروت.

٧٨- المنتخب الأكمل على كتاب الجمل، للخفاف محمد بن أحمد الإشبيلي، رسالة دكتوراه، إعداد الطالب أحمد بويا، جامعة أم القرى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٧٩- المنهاج في شرح جمل الزجاج، ليحيى بن حمزة العلوي، رسالة دكتوراه، إعداد الطالب علي السعود، جامعة أم القرى، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.

٨٠- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٨١- النكت في تفسير كتاب سيبويه، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٨٢- النوادر في اللغة، لأبي زيد سعيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٨٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.